الأمم المتحدة

A/C.3/59/L.17

الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 October 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
اللجنة الثالثة
البند ٩٣ من جدول الأعمال
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

شيلي: مشروع قرار

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة''، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

وإذ تؤكد من جديد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل[(١)] والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية التي اعتمدتها الجمعية العامة في

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

181004 151004 04-55538 (A)
0455538

دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين[٢]، تشكل الإطار الأساسي لتعزيز جعل الناس محور الاهتمام في التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣] والأهداف الإنمائية الواردة فيه، وإلى الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضا إلى الالتزام بتعزيز النظم الاقتصادية الوطنية والعالمية القائمة على مبادئ العدل والإنصاف والمساواة والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والإدماج،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **ترحب** بمساهمة لجنة التنمية الاجتماعية في متابعة واستعراض الإجراءات الإضافية المتخذة لتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمبادرات الأخرى التي اتفق عليها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وتؤكد من جديد أن اللجنة ستواصل تحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد، وتشجع الحكومات والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، والمجتمع المدني على مواصلة تقديم الدعم لأعمالها؛

٣ - **تشدد** على أهمية الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، التي ستحل فيها الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن[١]؛

٤ - **تحيط علما** بأن اللجنة ستجري، في تلك الدورة، استعراضا لتنفيذ تلك الوثائق ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين؛

٥ - **تحيط علما أيضا** بما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بأن تعقد لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والأربعين جلسات عامة رفيعة المستوى، يُفتح باب الاشتراك فيها لجميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، وبطلبه إلى رئيس اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين أن يحيل نتائجها، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة في

---

(٢) القرار دإ - ٢/٢٤، المرفق.

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

(٤) A/59/120.

دورتها الستين، بما فيها التجمع الرفيع المستوى للجمعية بشأن استعراض إعلان الألفية[٣] في عام ٢٠٠٥؛

٦ - **تؤكد من جديد** الأهمية الحيوية لتحقيق التنمية الاجتماعية للجميع ولإدماج أهداف التنمية الاجتماعية، حسبما وردت في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وفي المبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية[٢]، في صنع السياسات الاقتصادية، بما في ذلك السياسات التي تؤثر في قوى السوق المحلية والعالمية والاقتصاد العالمي؛

٧ - **تؤكد من جديد أيضا** الحاجة إلى جعل الناس محور الاهتمام فعليا في السياسات العامة، الوطنية والإقليمية والدولية، عن طريق القضاء على الفقر وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي من أجل إيجاد مجتمعات مستقرة آمنة وعادلة للجميع؛

٨ - **توصي** بأن يولى اهتمام خاص، في سياق الاستعراض الذي يُجرى بعد ١٠ سنوات لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، إلى مبدأ جعل الناس محور الاهتمام وإلى وضعه موضع التنفيذ الملموس عن طريق الأخذ بسياسات وعمليات اجتماعية واقتصادية متساوقة على الصعيدين الوطني والدولي، على أن تنطوي بوجه خاص على تفهم وإدارة أفضل للجوانب الاجتماعية للعولمة، وتوجيه سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية والدولية صوب بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية، وتعزيز قدرة الحكومات الوطنية على تحديد سياساتها الاجتماعية والعمل على تنفيذها؛

٩ - **تشدد** على أهمية تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية تحقيقا لتنمية الموارد البشرية وتعزيزا لعملية التنمية، وتطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية مواصلة إيلاء هذه المسألة عناية خاصة في دوراتها القادمة، وتدعو مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تراعي، كل في حدود ولايته وفي مجال اختصاصه، مسألة كفالة التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛

١٠ - **تسلم** بأنه لئن كانت الإجراءات المتخذة لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة أثناء السنوات العشر الماضية ستعزز التنمية الاجتماعية، فإن الأمر سيتطلب أيضا إضفاء القوة والفعالية، دوليا وإقليميا، على التعاون والمساعدة المقدمة من أجل التنمية وإحراز تقدم صوب زيادة المشاركة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين الإنصاف في المجتمعات؛

١١ - **تؤكد من جديد** أن الالتزام السياسي القوي من المجتمع الدولي أمر ضروري لتنفيذ التعاون والمساعدة الدوليين، بصورة قوية وفعالة، من أجل التنمية، بما في ذلك التنمية الاجتماعية، وأن تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل التنمية من جميع المصادر يُشكل عنصرا ضروريا في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية؛

١٢ - **تؤكد** ضرورة ضمان المشاركة الفعالة للبلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي، وذلك بعدة طرق من بينها زيادة المشاركة في المنتديات الاقتصادية الدولية بما يضمن شفافية المؤسسات المالية الدولية وخضوعها للمساءلة فيما يتعلق بإدراج مسألة التنمية الاجتماعية في صلب سياساتها وبرامجها؛

١٣ - **تعيد تأكيد** أن التنمية الاجتماعية تتطلب مشاركة نشطة من جانب جميع الجهات الفاعلة في عملية التنمية ومن بينها منظمات المجتمع المدني والشركات والمشاريع التجارية، وأن الشراكات فيما بين جميع الجهات الفاعلة المختصة غدت، بشكل متزايد، جزءا من التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية؛

١٤ - **تدعو** الأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية واللجان الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وصناديقها وبرامجها المعنية وسائر المنتديات الحكومية الدولية المختصة، كل في نطاق ولايته، إلى مواصلة إدراج الالتزامات والتعهدات الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وفي المبادرات الأخرى للتنمية الاجتماعية ضمن برامج عملها وإلى إيلائها الاهتمام على سبيل الأولوية، ومواصلة المشاركة بنشاط في متابعة هذه الالتزامات والتعهدات ورصد ما تمخض عنها من إنجازات؛

١٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند المعنون ”تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين“، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في تلك الدورة تقريرا عن هذه المسألة.